القسم الأول

النظم والمنـــــاهج

في

المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية السورية

المملكة العراقيـة

الجمهورية اللبنانيـة

المملكة المصرية

١

نظرات تاريخية

١ — إن نظرة بسيطة إلى نظم التعليم القائمة والاتجاهات الثقافيـة السائدة فى مختلف الأقطار العربية تكفى لإدراك الفروق العظيمة التى تميز تلك الأقطار بعضها عن بعض من هذه الوجوه .

فما هى العوامل السياسية التاريخية التى أدت إلى حدوث هـذه الفروق والاختلافات ؟ ما هو عمق جذور هذه العوامل ؟ وما هو مدى تأثيرها فى الأحوال الحاضرة ؟

للاجابة على هذه الأسئلة لا بد لنا من أن نلتفت قليلا إلى الماضى ، وأن نلقى نظرات عامة على تطور الأحوال السياسية فى مختلف الأقطار العربية ، وأن نبحث عن تأثير هذه التطورات السياسية فى توجيه التعليم والثقافة فى كل واحد من تلك الأقطار .

٢ — من المعلوم أن معظم البـلاد العربية كانت قد دخلت فى حوزة الدولة العثمانية منذ قرون عديدة ، ولم يبق منها خارج نطاق السلطنة المذكورة إلا المغرب الأقصى من جهة ، وحضرموت مع قلب الجزيرة العربية من جهة أخرى . وأما البلاد العربية — التى سنصف أحوال معارفها فى هذا الـكتاب — فكلها كانت تابعة للدولة العثمانية .

فلا بد لنا من أن نبدأ أبحاثنا فى هـذا المضمار بإلقاء نظرات عامة على تطور التعليم فى الدولة العثمانية .

٣ — ومن المعـلوم أن مصر كانت أول من استطاعت الانفصال عن السلطنة العثمانية وأن انفصالها ذاك كان قد سبق انفصال سوريا والعراق ولبنان والأردن مدة تزيد على ثلاثة أرباع القرن .

فلا بد لنا من أن نخص مصر بنظرات أوسع وأطول فى هذا المضمار .

٤ — ولهذه الأسباب رأينا أن نتبع الخطة التالية لإظهار العوامل التاريخية التى أوجدت نظم التعليم القائمة والاتجاهات الثقافية السائدة فى مختلف الأقطار العربية :

إلقاء نظرات إجمالية على تطور هذه النظم والاتجاهات .

أولا — حتى الحرب العالمية الأولى :

(ا) فى الدولة العثمانية بوجه عام وفى الولايات العربية التابعة لها بوجه خاص .

(ب) وفى الخديوية المصرية التى أخذت تتمتع بحكم ذاتى واسع النطاق منذ عهد محمد على الكبير .

ثانياً — بعد الحرب العالمية الأولى :

(ا) فى الأقطار العربية التى انفصلت عن السلطنة العثمانية .

(ب) فى المملكة المصرية التى أصبحت مستقلة بعد ذلك .

١ — قبل الحرب العالمية الأولى

١ — كانت المعاهد التعليمية القائمة فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية — وفى جميع البلاد العربية — حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كلها من نوع المدارس الدينية التقليدية : أولا — معاهد تعليمية خاصة بالصغار ، تهدف إلى تعليم مبادئ الدين والقرآن ، ثانياً — معاهد تعليمية خاصة بالكبار ، تهدف إلى تعليم « العلوم الدينية والشرعية » المختلفة مع « العلوم الآلية » الضرورية لها والموصلة إليها .

وكان الصنف الأول من هذه المعاهد التعليمية يعرف فى معظم البلاد العربية باسم « الكتّاب » وفى بعضها باسم « الملا » وفى بعضها الآخر باسم « الفقيه » . وأما الصنف الثانى منها فكان يعرف باسم « المدرسة » بوجه عام .

وكانت هذه المعاهد التعليمية الصغيرة والكبيرة منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، وكان معظمها ملحقاً بالمساجد والجوامع العامة ، وبعضها مستقلا عنها فى مبانى مشيدة لهذا الغرض ، مع مساجد خاصة بها .

وكان التدريس فى هذه المعاهد التعليمية الصغيرة والكبيرة يسير وفق أساليب قديمة ، لم تتغير وتتطور منذ قرون عديدة ، ولم تأخذ أدنى حظ من التقدم الكبير الذى كان حصل فى أوربا فى مختلف ميادين العلم والتعليم فى القرون الأخيرة .

إنها لم تساير روح العصر بل ، بعكس ذلك ، تقهقرت إلى الوراء خلال القرون الأخيرة

لأنها تجردت — بالتدريج — عن جميع العلوم العقلية وصارت تكاد لا تهتم بشيء غير « العلوم النقلية » .

٢ — إن الاحتكاك الذى أخذ يشتد بين الشرق والغرب — فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من التاسع عشر — كان من الطبيعى أن يلفت أنظار المفكرين النابهين إلى عدم كفاية هذا النوع من التعليم ، وأن يجعلهم يشعرون بضرورة اقتباس بعض العلوم العصرية والنظم الحديثة لمسايرة ركب الحضارة .

وكان أمام رجال الفكر والحكم الذين أدركوا هذه الضرورة طريقتان ، لا ثالثة بينهما :

(ا) إصلاح المعاهد التعليمية الموجودة — ولو بصورة تدريجية — بإدخال العلوم العقلية والنظم الحديثة فيها .

(ب) ترك هذه المعاهد القديمة جانباً وإنشاء معاهد تعليمية جديدة لتدريس العلوم العصرية وفق النظم الحديثة .

إن الأحوال الاجتماعية السائدة عندئذ اضطرت رجال الحكم والإصلاح إلى اختيار الطريقة الثانية : إنهم تركوا المعاهد التعليمية القديمة — الكبيرة منها والصغيرة — على حالها ، تسير سيرتها المعتادة وأخذوا ينشئون بعض المعاهد التعليمية الجديدة ، كلما شعروا بالحاجة إليها وأعدوا الوسائل اللازمة لها .

ونستطيع أن نقول إذن إن نهضة العلم والتعليم فى البلاد العثمانية قامت على هذا الأساس : إنشاء مدارس جديدة مستقلة عن المدارس القديمة .

وأما الإقدام على إصلاح المدارس القديمة وإعادة تنظيمها على أسس جديدة فلم يبدأ إلا بعد مدة غير يسيرة . وذلك بعد أن تنوعت وتكاثرت المدارس الجديدة وظهرت ثمراتها إلى العيان ، فثبت تفوقها على المدارس القديمة بصورة لا تترك مجالا للشك بوجه من الوجوه .

٣ — ومما يلفت النظر فى هذا الصدد أن إحداث وإنشاء هذه المعاهد التعليمية الجديدة لم يتم وفق «الترتيب المنطقى » الذى يخطر بالبال عند التفكير فى الأمر تفكيراً مجرداً عن الاعتبارات الاجتماعية وتقاليدها ، بل إنما تم وفق «الترتيب العملى» الذى ينبثق عن تطورات الحياة الاجتماعية والذى يتبع تكون « الشعور بالحاجة » تحت تأثير تلك التطورات .

فإن رجال الفكر والحكم فى الدولة العثمانية شعروا بالحاجة إلى نوع جديد من التعليم — أول ما شعروا — فى ميادين الحياة العسكرية تحت قسر الوقائع الحربية وتأثيرها الفعال .

ذلك لأن الحروب التى كانت تقوم بين السلطنة العثمانية وبين بعض الدول الأوروبية — فى العصور الأخيرة — أخذت تنتهى بهزائم فظيعة ، وتكرر هذه الهزائم وتواليها بدون انقطاع لم يترك مجالا للشك عند المفكرين أن السبب الأصلى فيها يعود إلى تطور نظم الحرب وتغير وسائلها فى البلاد الأوروبية ، وذلك حمل رجال الحكم على إدراك ضرورة اقتباس هذه النظم واستخدام تلك الوسائل لجعل الجيش قادراً على الصمود أمام الجيوش الأوروبية المجهزة بالأسلحة الحديثة .

إن إدراك هذه الضرورة إدراكا واضحاً كان الدافع الأصلى لإنشاء المدارس العسكرية .

ولذلك نجد أن المعاهد التعليمية التى أنشئت — فى بدء اليقظة الفكرية والسياسية فى الدولة العثمانية — كانت كلها من نوع المدارس العسكرية .

٤ — إن الغرض الأساسى من إنشاء هذه المدارس كان تعليم الفنون العسكرية .

غير أن تعليم هذه الفنون العسكرية الحديثة — لا سيما الفنون المتعلقة بالمدفعية والبحرية والهندسية العسكرية — كان مما يحتاج إلى معرفة شىء كثير من العلوم الرياضية والطبيعية وشىء غير قليل من مبادئ التاريخ والجغرافية ، فاضطرت المدارس العسكرية أن تأخذ على عاتقها تعليم هذه العلوم أيضاً .

ونستطيع أن نقول لذلك إن هذه العلوم العصرية دخلت الدولة العثمانية — فى بادئ الأمر — عن طريق هذه المدارس العسكرية بوجه عام .

٥ — إن المدارس العسكرية التى أنشئت فى بادئ الأمر كانت بمثابة مدارس اختصاصية عالية .

غير أن رجال الفكر والحكم فى الدولة لاحظوا بعد مدة أن تعليم العلوم التى تتطلبها الفنون العسكرية يحتاج إلى مدة أطول من المدة المقررة لهذه المدارس الاختصاصية ، كما أنهم أدركوا أنه من الأوفق البدء بهذا التعليم فى سن أبكر من سن الشباب التى تلائم الحياة العسكرية . ولهذا السبب أنشأوا المدارس « الإعدادية العسكرية » لتزويد الشبيبة بالمعلومات الضرورية لتلقى الفنون العسكرية فى المدارس الاختصاصية .

وبعد مدة أخرى ، لاحظوا أنه من الأوفق الشروع فى تعليم هذه العلوم فى سن أبكر من ذلك أيضاً . ولذلك أنشأوا المدارس « الرشدية العسكرية » لإعداد الطلاب لتلقى الدروس فى الإعداديات العسكرية .

وتكونت بهذه الصورة — فى البلاد العثمانية — منظومة كاملة وسلسلة تامة من المدارس العسكرية : يبدأ الطالب دراسته فى المدارس الرشدية العسكرية (التى تقوم مقام النصف الأخير من المدارس الابتدائية المعتادة فى سائر البلاد) ثم ينتقل منها إلى المدارس الإعدادية العسكرية (التى تقوم مقام المدارس الثانوية) وفى الأخير يدخل المدارس العسكرية الاختصاصية (التى تقوم مقام المدارس العالية) . إن مدارس الحربية والبحرية والمدفعية والهندسية العسكرية والطبيعة العسكرية ، كانت المرحلة الأخيرة من مراحل هذا «التعليم العسكرى» المتسلسل الطويل .

٦ — إن المدارس العسكرية العليا أنشئت فى عاصمة الدولة وحدها ، وأما الإعداديات والرشديات العسكرية ، فقد وزعت على الولايات بأجمعها .

فكان الطلاب يتمون الدراسة الرشدية والإعدادية فى مراكز الولايات التى ينتسبون إليها ، وبعد ذلك ينتقلون إلى عاصمة الدولة لإتمام دراساتهم العسكرية العالية فى المعاهد القائمة فيها .

إن الولايات العربية — التابعة للدولة العثمانية — كانت أخذت نصيباً لا بأس به من هذه المدارس العسكرية — الرشدية والإعدادية — فاستطاعت أن ترسل عدداً غير قليل من أبنائها إلى عاصمة السلطنة لإتمام دراساتهم العسكرية العالية فيها .

٧ — وأما المعاهد التعليمية التى لا تتسم بسمة « العسكرية » والتى كانت تنعت بنعت « الملكية » — بمعنى المدنية — فإنها لم تنشأ إلا بعد مثيلاتها العسكرية بمدة ، تارة قصيرة وطوراً طويلة .

فمدرسة الهندسة العسكرية — مثلا — أنشئت قبل مدرسة الهندسة الملكية ، ومدرسة الطبية العسكرية أنشئت قبل الطبية الملكية ، كما أن المدارس الإعدادية العسكرية سبقت الإعداديات الملكية .

ومما يلفت النظر فى هذا المضمار أن المدارس الملكية أيضاً أنشئت لأول مرة على شكل مدارس اختصاصية ، تهدف إلى تخريج الموظفين الذين تحتاج إليهم مختلف مصالح الدولة . وأما مدارس التعليم العام ، فلم تنشأ إلا بعد إنشاء أنواع عديدة من هذه المدارس الاختصاصية .

٨ — وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت كملت تشكيلات المدارس الملكية (أى المدنية غير العسكرية) ، واستقرت على الشكل التالى :

(ا) مدارس ابتدائية : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

(ب) مدارس رشدية : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

(حـ) مدارس إعدادية : على نوعين ، وبتعبير آخر على مرحلتين . النوع الأول إعداديات الألوية ، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، الثلاث الأولى منها رشدية . والنوع الثانى إعداديات الولايات ، مدة الدراسة فيها سبع سنوات ، الثلاث الأولى منها رشدية .

(ء) بجانب هذه السلسلة من المعاهد التعليمية العامة ، مدارس صناعية ومدارس زراعية ودور المعلمين .

(هـ) وفوق كل ذلك طائفة من المدارس العالية : مدرسة الطب ، مدرسة الحقوق ، مدرسة الإدارة والسياسة (المعروفة باسم المدرسة الملكية الشاهانية) ، مدرسة القضاة ، مدرسة التجارة العليا ، مدرسة الزراعة العليا ، دار المعلمين العالية ، مدرسة البيطرة ، مدرسة الهندسة ، مدرسة الصنائع النفيسة (يعنى مدرسة الفنون الجميلة) .

٩ — عند ما تم انقلاب الدستور سنة ١٩٠٨ ، وأخذت الحكومة تقدم على إصلاحات سريعة ، أدخلت على هذه التشكيلات عدة تغييرات جوهرية :

(ا) أدمجت المدارس الرشدية بالمدارس الابتدائية ، وجعلت مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات ، قسمت على ثلاث حلقات : أولى ، ومتوسطة ، وعليا .

(ب) حولت الصفوف الرشدية الملحقة بالمدارس الإعدادية إلى صفوف ابتدائية وأبلغت هذه الصفوف إلى الخمسة .

(حـ) أحدثت نوعا ثالثاً من المدارس الإعدادية سميت « بالسلطانية » جعلت مدة الدراسة فيها اثنتى عشرة سنة ، الخمس الأولى منها ابتدائية .

(ء) الغيت دور المعلمين القديمة واستعيض عنها بمعاهد جديدة قائمة على أسس جديدة .

(هـ) أنشئت كلية العلوم وكلية الآداب وجمعت هاتان الكليتان الجديدتان مع مدرسة الحقوق القديمة على شكل جامعة سميت باسم « دار الفنون » .

(و) أحدثت بعض المدارس العالية خارج عاصمة السلطنة فى مراكز بعض الولايات الهامة .

(ز) ألغيت المدارس الرشدية العسكرية وتركت المهمة التى كانت تقوم بها إلى المدارس الابتدائية العامة .

(ح) أنشئت كلية الإلهيات تابعة إلى دار الفنون (أى الجامعة) .

(و) شرع فى تنظيم وإصلاح المدارس الدينية القديمة إصلاحا جوهريا ، وأنشئت من المعاهد الدينية الموجودة فى العاصمة « مدرسة دينية عالية » سميت باسم « مدرسة دار الخلافة العلية » .

(ز) أنشئت عدة دور للأيتام لإيواء وتعليم أولاد شهداء الحروب الأخيرة بوجه خاص .
(خ) زيدت العناية بمدارس البنات ، وفتحت أبواب الجامعة أمام النساء .

١٠ — ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن وزارة المعارف العثمانية كانت تتأثر فى تشكيلاتها وتنظيماتها بالنظم الفرنسية بوجه خاص . وكانت تهتم بنشر اللغة الفرنسية اهتماما خاصاً .

وكانت هـذه اللغة إجبارية فى جميع المدارس الرشدية والإعدادية — العسكرية منها والملكية — وفى أكثر المدارس العالية . فأصبحت ، لذلك ، أكثر اللغات انتشاراً بين المثقفين فى جميع أنحاء الدولة العثمانية .

فى الواقع إن المدرسة الحربية كانت تهتم باللغة الألمانية اهتماما خاصا ، والمدرسة البحرية كانت تجعل اللغة الانكليزية موضع عناية خاصة ، ومع ذلك فإن اللغة الفرنسية كانت تشغل حيزاً هاماً فى المدارس المذكورة أيضا .

وقد أرادت وزارة المعارف — بعد انقلاب الدستور — أن تحد من سيطرة اللغة الفرنسية على المعاهد التعليمية وحاولت أن تعطى إلى اللغة الألمانية مكانة خاصة فى بعض المدارس السلطانية ، واللغة الانكليزية فى بعضها الآخر . غير أن هذه المحاولة لم تقترن بإرادة حاسمة ، فلم تستمر طويلا . وبقيت اللغة الفرنسية اللغـة الأجنبية الشائعة فى معظم المعاهد التعليم ، وفى أكثر محافل العلم والأدب ، وأصبحت الثقافة الفرنسية الثقافة المؤثرة فى نفوس معظم الأدباء والمفكرين .

* * *

بعـد أن استعرضنا تطورات نظم التعليم وأوضاع الثقافة فى السلطنة العثمانية بوجه عام ، يجدر بنا أن نوجه أنظارنا إلى الولايات العربية بوجه خاص ، وأن نبحث عن مبلغ استفادة الولايات المذكورة من « النظام التعليمى » الذى رسمنا خطوطه الأساسية آنفا .

ماذا كان نصيب الولايات العربية من المعاهد التعليمة التى ذكرنا أنواعها ؟ وماذا كان مدى استفادة الشعب أولا من المعاهد التعليمية المنشأة فى الولاية نفسها ، وثانيا من المعاهد التعليمية العالية القائمة فى عاصمة السلطنة وحدها ؟

١ — إن الإحصاءات الرسمية التى نشرتها وزارة المعارف العمومية العثمانية سنة ١٩١٥ تعطينا الأرقام التالية عن عـدد المدارس الابتدائية التى كانت موجودة فى الولايات العربية قبيل الحرب العالمية الأولى :

١٨٥ فى ولاية حلب ، ١٣٦ فى ولاية سورية ، ١٢٥ فى ولاية بيروت ، ٩٦ فى ولاية اليمن ، ٧٨ فى ولاية الحجاز ، ٥١ فى ولاية الموصل ، ٣٢ فى ولاية البصرة .

وأما عدد المدارس الثانوية القائمة فى الولايات العربية فكان ١٢ مدرسة ، خمس منها فى درجة السلطانيات (وذلك فى مدن بيروت ودمشق وحلب وبغداد وكركوك) واثنتان فى درجة إعداديات الألوية (القدس وطرابلس الشام) والبقية فى درجة إعداديات الولايات .

وكان يوجد دار للمعلمين ومدرسة للصناعة فى مراكز جميع الولايات العربية (باستثناء مكة المكرمة) .

وكانت توجد مدرسة زراعية واحدة فى السليمية التابعة لمتصرفية حماه ، وثلاث مدارس عليا فى مراكز ثلاث من الولايات العربية : فى بغداد مدرسة الحقوق ، وفى دمشق مدرسة الطب ، وفى بيروت مدرسة الحقوق .

وذلك عدا المدارس العسكرية التى ذكرناها آنفا .

وعلاوة على ما تقدم يجدر بنا أن نشير إلى مدرستين هامتين بالنسبة إلى البلاد العربية : « مدرسة العشائر » فى عاصمة السلطنة و « الكلية الصلاحية » فى مدينة القدس :

أسست مدرسة العشائر فى استانبول بغية جمع أولاد رؤساء العشائر الهامة وتعليمهم تعليما خاصا يؤهلهم لتولى بعض الخدمات العسكرية أو المدنية . ولا حاجة إلى القول أن معظم طلاب هذه المدرسة كانوا من أبناء العرب .

وأما الكلية الصلاحية ، فقد أسست فى مدينة القدس ، ونسبت إلى صلاح الدين الأيوبى ، وكانت بمثابة مدرسة دينية عالية عصرية . وقد خرجت هذه الكلية عددا غير قليل من المعلمين الذين استطاعوا أن يخدموا النهضة التعليمية العربية بعد انتهاء الحرب العالمية .

٢ — إن التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية التى أنشأتها الدولة العثمانية فى البلاد العربية كان يجرى باللغة التركية بوجه عام . وقواعد اللغة العربية كانت تدرس فى هذه المدارس بقدر ما كانت تدرس ، وكما كانت تدرس ، فى المدارس المؤسسة فى الولايات التركية . لأنها كانت من جملة القواعد المستعملة فى التركية ، فكان لابد من معرفتها لفهم الأدب التركى وإتقان الإنشاء باللغة التركية .

إن هذه الحالة كانت تحول دون استفادة الشعب من هذه المؤسسات التعليمية استفادة كبيرة ، لأن الانتساب إليها كان ينحصر تقريبا — لهذا السبب — بأولاد الموظفين من

جهة وبأولاد الوجوه الذين يتصلون بدوائر الحكومة اتصالا وثيقا من جهة أخرى .

وهذه الحالة كانت تحزّ فى نفوس الكثيرين من مفكرى العرب . ولذلك عندما انتهى عهد السلطان عبد الحميد ، وقامت الحياة النيابية فى البلاد العثمانية ، أخذوا يطالبون بتعديل هذه الأوضاع ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس القائمة فى البلاد العربية .

لقد استمرت هذه المطالبات عدة سنوات بدون جدوى ، إلى أن قامت فى سوريا — فى دمشق وفى بيروت بوجه خاص — مظاهرات شعبية عنيفة ، اقترنت باضرابات واسعة النطاق فاضطرت الحكومة ، آخر الأمر — سنة ١٩١٣ — إلى مفاوضة زعماء الحركة الإصلاحية العربية والاتفاق معهم على سياسة داخلية جديدة إزاء الولايات العربية .

وكان من جملة الأمور التى تم الاتفاق عليها بين الطرفين :

أولا : جعل اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المدارس الابتدائية ، على أن تدرس فيها اللغة التركية أيضا .

ثانيا : إنشاء مدارس ثانوية جديدة يكون التعليم فيها باللغة العربية ، على أن تبقى المدارس الثانوية القائمة عند الاتفاق على حالتها السابقة تعلم باللغة التركية .

وقد ألفت وزارة المعارف العثمانية لجنة خاصة لتنفيذ هذه المقررات : فترجمت المناهج الرسمية إلى اللغة العربية وأخذت تضع أو تترجم بعض الكتب المدرسية بغية تدريسها فى البلاد العربية . غير أن الحرب العالمية نشبت قبل إتمام هذه الإجراءات ، وتوقفت هذه الأعمال وظلت المدارس الرسمية تواصل التعليم باللغة التركية فى جميع الولايات العربية حتى انتهاء الحرب العالمية المذكورة وانفصال تلك الولايات عن الدولة العثمانية .

٣ — إن كل ما ذكرناه آنفا يعود إلى المدارس الرسمية التى كانت تؤسسها وتديرها الدولة .

غير أنه كان فى البلاد العثمانية بوجه عام وفى الولايات العربية بوجه خاص صنفان آخران من المعاهد التعليمية : المدارس الطائفية والمدارس الأجنبية . وكانت أحوال هذين الصنفين من المدارس تختلف اختلافا كليا عن المدارس الرسمية :

إن السياسة الداخلية المتبعة فى الدولة العثمانية كانت تعتبر كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية — من غير المسلمين — «جماعة» قائمة بنفسها ، وكانت تمنح تلك الجماعات امتيازات خاصة فى كل ما يمت بصلة إلى الشؤون الدينية والمذهبية .

وكان الرئيس الدينى — البطرق أو الأسقف أو المطران — يعتبر رئيسا « للجماعة » ويعمل بالاتفاق مع « مجلس ملى » خاص ، يتألف من فرعين ، أحدهما « روحانى » والثانى « جسمانى » .

وكانت هذه المجالس العلمية بمثابة السلطة الشرعية فى كل ما يتعلق بشؤون الكنائس والأديرة وفى كل ما يتصل بالأحوال الشخصية .

وقد اعتبرت الدولة العثمانية شؤون التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب ، فخولت جميع الطوائف المسيحية والإسرائيلية حق تأسيس المدارس وإدارتها أيضا .

ولهذا السبب أخذت الطوائف المختلفة تؤسس معاهد تعليمية خاصة بها وتدير هذه المعاهد كما يروق لها .

كانت هذه المدارس الطائفية — فى بادئ الأمر — من نوع المدارس الدينية حقيقة ، غير أنها تطورت بعد ذلك بسرعة وتحولت إلى « معاهد تعليمية عصرية » بكل معنى الكلمة .

وكانت هذه المدارس تسير على مناهج خاصة بها ، تختلف باختلاف أديان الجماعات ومذاهبها ، ولا تمت بأية صلة إلى مناهج المدارس الحكومية واتجاهاتها .

وكثيرا ما كانت تستلهم خططها ومناهجها من المدارس الأجنبية المؤسسة داخل البلاد العثمانية ، أو من البلاد الأجنبية نفسها ، وذلك حسب العلائق الدينية أو المذهبية التى كانت تربط الجماعة بتلك البلاد الأجنبية .

إن الحقوق الممنوحة للجماعات فى أمر التعليم كانت تشمل « لغة التعليم » أيضا . فكان يحق لكل جماعة أن تعلم أبناءها باللغة الشائعة بينها ، فكان للأرمن مثلا أن يعلموا باللغة الأرمنية وللبلغار أن يعلموا باللغة البلغارية ، وكذلك كان للمسيحيين العرب أن يعلموا فى مدارسهم باللغة العربية .

٤ — إن السياسة التى سارت عليها الدولة العثمانية فى هذا المضمار أدت إلى نتائج غريبة جداً بالنسبة إلى البلاد العربية :

كان « نظام الجماعات » الذى ذكرناه آنفا خاصاً بغير المسلمين ؛ فلم يتمتع المسلمون من العرب بشىء من التنظيمات والامتيازات التى كان يتمتع بها أخوانهم المسيحيون فى أمور المدارس والتعليم . ولذلك فقد انحصرت المعاهد التعليمية المفتوحة أمام هؤلاء بالمدارس الوقفية القديمة التى لم تنل أى حظ من الإصلاح ، وبالمدارس الرسمية التى كانت تعلم باللغة التركية ،

فى حين أن إخوانهم المسيحيين كانوا كونوا جماعات منظمة — بحكم القانون — وأسسوا مدارس خاصة بهم وجعلوا اللغة العربية لغة التعليم فيها .

ولهذا السبب انتشر « التعليم العربى الحديث » بين المسيحيين قبل المسلمين . ولهـذا السبب أيضاً كان معظم الـكتاب والمؤلفين والخطباء الذين ظهروا فى الولايات العربيـة فى العهد العثمانى مسيحيين بالرغم من قلة عدد هؤلاء بالنسبة إلى المسلمين .

٥ — ومما يلفت النظر أن المدارس الأجنبية أيضاً أثرت تأثيراً مماثلا لذلك فى هذا المضمار : إنها أخذت تهتم باللغة العربية بغية اجتذاب أبناء الشعب من جهة ، وتسهيل التأثير فيهم من جهة أخرى . وبما أنها كانت — فى بادئ الأمر — من نوع المدارس التبشيرية عامة ، كانت تأخذ طلابها من غير المسلمين بوجه عام ، وصارت تساعد بذلك على انتشار التعليم العربى بين هؤلاء أكثر من انتشاره بين المسلمين .

ولقد لعبت المدارس الأجنبية — فى العهد العثمانى — دوراً خطيراً فى البلاد العربية : تأسست هـذه المدارس — فى بادئ الأمر — على أيدى الإرساليات الدينية . وكانت كل واحدة من هذه الإرساليات تعتمد على حماية دولة من الدول الأجنبية ، وتصبح واسطة لنشر لغة تلك الدولة بجانب تعليم العلوم المختلفة من جهة وتعليم اللغة العربية من جهة أخرى .

غير أن تأثير هذه المدارس الأجنبية لم يكن ينحصر بالطلاب الذين ينتمون إليها ويدرسون فيها ؛ بل إنه كثيراً ما كان يتعدى ذلك إلى مدارس الجماعات نفسها ، لأن هذه المدارس الأجنبية كانت تزود تلك المدارس الطائفية بالـكهنة والمعلمين والـكتب المدرسية ، وكانت تواصل التأثير إلى درجة توجيه مناهج الدروس وأساليب التدريس المتبعة فيها أيضاً .

وهكذا أصبحت المدارس الأجنبية من الآلات السياسية الفعالة التى تستخدمها الدول لنشر لغتها فى البلاد وبسط نفوذها على الجماعات .

٦ — كانت فرنسا أنشط الدول فى هذا الباب : إنها اعتبرت نفسها « حامية الـكاثوليك » فأوفدت إلى البلاد العربية كثيراً من الإرساليات الـكاثوليـكية وأنشأت بواسطتها كثيراً من المدارس الفرنسية ، كما أنها أخذت تحمى وتساعد وتوجه المدارس التى تنشئها الطوائف الـكاثوليـكية . وفى الأخير أرادت أن تجتذب إلى مدارسها أولاد المسلمين وأولاد الطوائف غير الـكاثوليكية من المسيحيين أيضاً ، ولذلك أوجدت « الإرساليات العلمانية » ، وأخذت

تنشئ المدارس الفرنسية العلمانية التى تلتزم « الحياد » فى الأمور الدينية فلا تدخل فى مناهجها أى دين من الأديان .

وتوافد على البلاد العربية — فى الوقت نفسه — كثير من الإرساليات البروتستانية ، وكان بينها الإيرلندية والدانمركية والإنكليزية والأميركية . وكانت الإرساليات الإنجيلية الأميركية أغناها وأنشطها بطبيعة الحال ، فصارت واسطة فعالة لنشر اللغة الإنكليزية والثقافة الأنكلوسكسونية فى بعض البلاد العربية .

ومن جهة أخرى قامت روسيا تعتبر نفسها « حامية الأرثوذكس » ، وأخذت تنشئ مدارس خاصة بالطوائف الأرثوذكسية ، وأنشأت « مدرسة للمعلمين » فى « الناصرة » لتخريج وتنشئة المعلمين الذين تحتاج إليهم المدارس المذكورة .

وفى الأخير اقتفت ألمانيا أيضاً أثر الدول المذكورة ، فأخذت تنشئ بعض المدارس الألمانية فى بعض المدن العربية بغية تعليم لغتها ونشر ثقافتها وبسط نفوذها فيها .

وكانت إيطاليا أيضاً قامت بأعمال مماثلة لكل ذلك ، وأخذت تنشئ المدارس الإيطالية تارة بصورة مباشرة وطوراً بواسطة الإرساليات الدينية .

إن جميع هذه المدارس الأجنبية كانت تكثر بوجه خاص فى المدن التى تقيم فيها جماعات كبيرة من المسيحيين ، وكانت بيروت والقدس وحلب والموصل من أهم مراكز احتشاد هذه المدارس ، ومن أكبر مسارح نشاطها .

وقد وصلت المدارس الأجنبية إلى أرقى مراتبها فى مدينة بيروت ، حيث قامت جامعة فرنسية ، وأخرى أمريكية ، وصارت هاتان الجامعتان تتنافسان وتتباريان مدة طويلة .

ويظهر من ذلك كله : أن المعاهد التعليمية القائمة فى الولايات العربية فى أواخر عهد السلطنة العثمانية ، كانت فى غاية من التنوع والاختلاف :

مدارس رسمية تعلم باللغة التركية ، ولا تبالى باللغة العربية — مدارس طائفية تختص بكل جماعة دينية ومذهبية على حدة ، تعلم باللغة العربية ، وتتأثر فى الوقت نفسه بالمدارس الأجنبية التى تشاكلها فى الدين والمذهب — مدارس أجنبية ، تنتسب إلى مختلف الدول الغربية تعلم لغة الدولة التى تنتسب إليها ، وتعتنى فى الوقت نفسه باللغة العربية ، وتسعى إلى نشر ثقافة تلك الدولة وتوسيع نفوذها فى البلاد العربية .

وأما حصص الولايات العربية المختلفة من هذه المدارس المتنوعة ، فكانت مختلفة جداً كما أن استفادة كل جماعة من الجماعات الدينية والمذهبية العربية من هذه الأنواع أيضاً كانت تختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيراً .

فى الواقع ، إن الدولة العثمانية أرادت تغيير سياستها التعليمية بعد الانقلاب الذى حدث سنة ١٩٠٨ ، والذى سمى بانقلاب « المشروطية » ، وحاولت أن تفرض رقابتها على المدارس الطائفية والأجنبية . غير أنها لم تستطع أن تغير شيئاً من هذه الأوضاع تغييراً فعلياً ، لأن المدة التى مضت بين حدوث هـذا الانقلاب وبين نشوب الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز ست سنوات ، كما أنها كانت مليئة بشتى القلاقل والحروب والثورات ، ولذلك استمرت الأحوال التى ذكرناها آنفاً ، حتى انحلال الدولة العثمانية وانقراضها تماما .

* * *

وأما مصر ، فقد سارت فى أمور المعارف سيراً يختلف عن سير الولايات العربية ، التى كانت ظلت تابعة للادارة العثمانية إدارة مباشرة .

من المعلوم أن الدولة العثمانية كانت تسير فى إدارة شئونها على سياسة اللامركزية الواسعة النطاق حتى أواسط القرن التاسع عشر ، وكانت تمنح ولاتها سلطات واسعة جداً . ولا نغالى إذا قلنـا إنها ما كانت تفرض عليهم شيئاً غير إرسال الأموال المطلوبة إلى العاصمة ، وإعداد وتجهيز بعض الوحدات من الجيش لسوقها إلى ساحات القتال عند الاقتضاء .

وأما سياسة « المركزية فى الإدارة » فلم تبدأ فى السلطنة العثمانية إلا بعد الإصلاحات والتجديدات التى عرفت باسم « التنظيمات الخيرية » ولم تـكتسب شدة وقوة كبيرة إلا بعد انقلاب « المشروطية » .

إن انفصال مصر عن السلطنة — انفصالا إداريا — كان قد حدث قبل بدء هذه السياسة المركزية بمدة غير يسيرة . ولهذا السبب لم يتبع نظام التعليم فى مصر النظام الذى نشأ فى سائر أقسام السلطنة تبعية كبيرة .

ومع ذلك فإن الأطوار التى مرت عليها نظم التعليم فى مصر ، لم تخل من الشبه بما حدث فى الدولة العثمانية ، من وجوه عديدة :

ففى مصر بدأت النهضة التعليمية ، على أساس إنشاء معاهد جديدة قبل التفكير فى إصلاح المعاهد القديمة ، كما حدث فى سائر أقسام الدولة العثمانية .

وفى مصر أيضاً أنشئت المدارس العسكرية ومدارس الموظفين قبل إنشاء المدارس التى تهدف إلى التعليم العام .

وفى مصر أيضاً تأسست مدارس طائفية عديدة تختلف بأنظمتها ومناهجها عن مدارس الحكومة اختلافا كبيراً .

وفى مصر أيضاً تأسست معاهد تعليمية أجنبية متنوعة تتمتع بالامتيازات الأجنبية ، ولا تخضع لمراقبة الدولة .

غير أنه — بالرغم من هذا التشابه العام — قد اختلف نظام التعليم المصرى عن نظام التعليم العثمانى من عدة وجوه عامة :

أولا — إن انفصال مصر عن الدولة العثمانية — ولو انفصالا إداريا — أدّى إلى تقوية مركز اللغة العربية بالنسبة إلى التركية ، وجعلها — بعد مدة وجيزة — اللغة الرسمية للدولة . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس الرسمية ، من ابتدائية وثانوية وعالية .

فى الواقع ، إن احتلال الإنكليز لمصر سنة ١٨٨٢ — صار عاملا جديداً ، وجّه الأمور وجهة جديدة . فقد أخذ الإنكليز يسيطرون على شئون التعليم سيطرة متزايدة ، وحوّلوا لغة التعليم بصورة تدريجية ، من العربية إلى الإنكليزية ، فى المدارس العالية فالثانوية — ومع هذا بقيت اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والأولية وفى دور المعلمين الابتدائية وزد على ذلك ، أن وزارات المعارف المصرية عند ما أخذت تتخلص من سيطرة الإنكليز المطلقة ، أقدمت على تغيير هذا الوضع بصورة تدريجية ، فأعادت إلى اللغة العربية مكانتها ، فى التعليم الثانوى أولا ثم فى التعليم العالى ، وأرجعت اللغة الإنكليزية إلى منزلة « اللغة الأجنبية الإلزامية » فى المدارس الابتدائية والثانوية .

ثانياً — إن المعاهد التعليمية التى تولدت فى مصر من إصلاح المعاهد القديمة كونت منظومة مدرسية مستقلة ومنفصلة عن المنظومة التى تكونت من المدارس الحديثة ، ولم تتصل وتتحد المنظومتان ، بعضهما ببعض ، كما حدث فى الدولة العثمانية . وظلت المدارس الأولية والمدارس الابتدائية اللتان تؤلفان الأساسين الأصليين لهاتين المنظومتين ، منفصلة ومختلفة حتى يومنا هذا .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان نظام التعليم فى مصر قد استقر على الشكل التالى :

منظومتين من المعاهد التعليمية ، مستقلتين بعضها عن البعض .

تتألف المنظومة الأولى من (ا) المدارس الأولية . (ب) المدارس الأولية الراقية . (حـ) دور المعلمين والمعلمات . (د) المدارس الصناعية .

وتتألف المنظومة الثانية من (ا) المدارس الابتدائية . (ب) المدارس الثانوية . (حـ) المدارس العالية . (د) المدارس المهنية المتوسطة والعالية .

ويلاحظ أن هذا النظام التعليمى كان يختلف عن النظام الذى انتشر فى الولايات العربية الأخرى اختلافا كلياً .

٢ — بعد الحرب العالمية الأولى

بعد الحرب العالمية الأولى ، انحلت السلطنة العثمانية ، وانفصلت الولايات العربية عنها انفصالا نهائيا ، كما انقطعت الروابط السياسية التى كانت تربط مصر بالدولة المشار إليها انقطاعا تاما.

غير أن مقدرات هذه البلاد السياسية ، لم تسر بعد ذلك على وتيرة واحدة ، بل إنها أخذت فى كل واحدة منها اتجاها يختلف عن الاتجاه الذى أخذته فى غيرها :

أصبحت بعض الولايات العربية — بعد هذا الانفصال — مستقلة استقلالا تاما . غير أن بعضها منى بالاحتلال الفرنسى فأصبح تحت انتداب فرنسا — وبعضها منى بالانتداب الانجليزى وأصبح تحت انتداب انكلترة . ونتج عن ذلك — بطبيعة الحال — نتائج خطيرة من حيث اتجاهات الثقافة ونظم التعليم : فإن اللغة الفرنسية أصبحت اللغة الأجنبية الإلزامية فى المدارس الابتدائيـة والثانوية والعالية فى منطقة الانتداب الفرنسى ، وترتب على ذلك أن المنطقة المذكورة اتصلت أكثر ما اتصلت بالنظم الفرنسية والمطبوعات الفرنسية والثقـافة الفرنسية ، وصار الشبان الذين يريدون إتمام دراستهم خارج بلادهم ، يذهبون إلى فرنسا وينتسبون إلى جامعاتها . وكل ذلك ساعد على جعل النظم الفرنسية والثقافة الفرنسية سائدة على معارف البلاد وثقافتها . وقد انضم إلى هـذه النتيجة الطبيعية الجهود التى بذلتها فرنسا لبسط نفوذها المعنوى فى البلاد ، فزاد ذلك فى سيطرة الثقافة الفرنسية زيادة كبيرة .

وقد حدث ما يماثل ذلك بالنسبة إلى اللغة الانكليزية فى مناطق الانتداب الانكليزى :

أصبحت هذه اللغة هناك إلزامية فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وترتب على ذلك أن المناطق المذكورة اتصلت أكثر ما اتصلت بالنظم الانكليزية والمطبوعات الانكليزية

والثقافة الانكلوسكسونية . وصار الشبان الذين يريدون إتمام دراستهم خارج بلادهم يذهبون إلى انكلترة أو إلى أمريكا ، وينتسبون إلى جامعاتها ، وكل ذلك ساعد على سيادة الثقافة الانكلوسكسونية فى المناطق المذكورة . وقد انضم إلى هذه النتيجة الطبيعية الجهود الخاصة التى بذلتها انكلترة وأمريكا لنشر هـذه الثقافة فى البلاد فأكسب ذلك الأوضاع المذكورة قوة كبيرة .

غير أن الجهود التى بذلتها كل واحدة من هاتين الدولتين المنتدبتين فى هـذا السبيل لم تثمر ثمرات متماثلة فى الأقسام المختلفة من منـاطق انتدابهما ، ونتج عن ذلك أيضاً فروق واختلافات هامة .

تألفت فى منطقة الانتداب الفرنسى دولتان : سوريا ولبنان . وسارت أمور المعارف والثقافة فى كل واحدة منهما سيرا يختلف عما حدث فى الأخرى ، لأسباب وعوامل عديدة .

فقد سيطر الفرنسيون على لبنان — من بادئ الأمر — دون أن يجابهوا مقاومة عنيفة لأن كثرة المعاهد التعليمية التى كانوا أنشأوها هناك فى العهد العثمانى — منذ أمد بعيد — سهلت عليهم تنفيذ السياسة التى يريدونها . فاسترسلوا فى تنفيذ مآربهم السياسية دون تحفظ أو حذر . إنهم لم يلتفتوا قط إلى المعاهد التعليمية الرسمية التى كانت قائمة فى العهد العثمانى ، فلم يحاولوا إعادة فتحها ، ولو تحت شروط جديدة . فلا مدرسة الحقوق التى كانت مؤسسة فى بيروت منذ سنوات عديدة ، ولا مدرسة الطب التى كانت نقلت من دمشق إلى بيروت خلال الحرب العالمية ، ولا المدارس السلطانية فى بيروت ، ولا المدرسة الاعدادية فى طرابلس الشام ، ولا دار المعلمين فى بيروت ، هذه كلها لم تجد ما يخلفها فى عهد الانتداب ، بالرغم من طول حياتها السابقة ، كما أنه مضت سنون عديدة قبل أن تعمد الحكومة إلى إعادة فتح مدرسة الصنائع كما مضت مدة أطول من ذلك أيضا قبل أن تفكر فى إحداث دورات تعليمية لتدريب المعلمين ، فقد ترك الفرنسيون مهمة التعليم الثانوى والعالى إلى المدارس الطائفية والأجنبية القـائمة ، وأخذوا يوجهون اهتمامهم نحو تقوية المعاهد التعليمية الفرنسـية وتوسيعها من جهة ، ونحو أخضاع سائر المدارس الأجنبية والطائفية للسياسة التى يريدونها من جهة أخرى . وانحصر التعليم الرسمى فى لبنان فى بعض المدارس الابتدائية وحدها .

ولـكن الأمور فى سوريا سارت على شكل يختلف عن ذلك اختلافا كليا : فقد تألفت هناك ، عقب انتهاء الحرب العالمية ، دولة عربية عملت بإيمان قومى شديد ، وأثرت فى مقدرات

البلاد تأثيراً عميقا ، وبالرغم من قصر عمرها : فإنها سارعت — عقب تأليفها — إلى إعادة فتح جميع المعاهد التعليمية التى كانت قائمة فى العهد العثمانى ، على أساس تعريبها ، وتحويلها كلها إلى مدارس عربية بكل معنى الكلمة . كما أنها شرعت فى إنشاء معاهد تعليمية جديدة . فعند ما استولى الفرنسيون على سوريا — بعد نحو سنتين — وجدوا أنفسهم أمام جملة من المعاهد التعليمية العربية فلم يجرءوا على إلغائها . فاكتفوا بالسعى وراء توجيه مناهجها الوجهة التى يريدونها . ولكنهم ، حتى فى هذا السبيل ، لم يستطيعوا أن يعملوا بحرية تامة ، لأن قوة الرأى العام من جهة ، وعنف الثورات التى قامت ضدهم بين حين وآخر من جهة أخرى ، اضطرتهم إلى سلوك مسلك الاعتدال فى هذا المضمار .

ولهذه الأسباب اختلفت اتجاهات المعارف والثقافة فى سوريا ولبنان ، اختلافا جوهريا ، وبالرغم من بقاء القطرين تحت الانتداب الفرنسى مدة لا تقل عن ربع القرن إلا قليلا .

وأما مناطق الانتداب الانكليزى فقد انقسمت إلى ثلاث وحدات سياسية : العراق ، وفلسطين ، وشرق الأردن . سارت الأمور فى كل واحدة منها سيرا يختلف عن سيرها فى غيرها .

فى العراق : لم يجد الإنجليز من المعاهد التعليمية الأجنبية القائمة فيها ما يساعدهم على نشر لغتهم وثقافتهم غير مدرسة أمريكية بسيطة فى البصرة . وقرروا أن ينقلوا إلى العراق « النظام التعليمى » الذى كان قد تأسس فى مصر تحت تأثير استشارتهم الفعالة ومداخلاتهم المستمرة — فأخذوا ينشئون المدارس الأولية والمدارس الابتدائية على مناهج متخالفة ومتباينة ، كما كانت الحالة فى مصر — غير أن حكمهم المطلق فى العراق لم يدم طويلا . وعند ما تأسست المملكة العراقية وتألفت الحكومة الوطنية فى أواخر سنة ١٩٢١ — أولت أمور المعارف عناية خاصة ، وأسرعت إلى تغيير الأوضاع السابقة تغييراً أساسياً — وأوجدت نظاماً تعليمياً يحمل طابعاً قومياً خاصاً ، بالرغم من ارتباطه باللغة الإنكليزية ، وتوجهه نحو الثقافة الإنكلوسكسونية . كما أنها عند ما أخذت توفد طلابها إلى خارج العراق — لإتمام دراساتهم العليا — وجدت من الأسهل عليها والأوفق لها أن تتوجه نحو الجامعات الأميركية ، أكثر مما تتوجه نحو الجامعات الإنجليزية ، وذلك دون أن تترك مجالا لسيطرة النظم الأمريكية على شؤون المعارف

العراقية . ولذلك كله ، حافظ نظام التعليم فى العراق على طابعه الخاص ، بالرغم من جميع التقلبات التى طرأت عليه .

ومن الأمور التى امتاز بها نظام التعليم فى العراق ، تخلصه من مشكلة « المدارس الطائفية » ، وتوصله إلى تحقيق مبدأ « وحدة التعليم » على نطاق واسع جداً : ذلك لأن المدارس الطائفية التى كانت عائدة إلى الجماعات المسيحية ، تحولت كلها إلى مدارس رسمية ، تديرها المعارف مباشرة ، فلم يبق بينها وبين رؤساء الدين علاقة إلا فى أمر وضع مناهج الدروس الدينية ، وفى انتخاب المعلمين الذين يختصون بتعليم الدين .

وأما فى فلسطين فقد أدار الإنجليز شؤون المعارف إدارة مباشرة ، ووجهوها الوجهة التى ارتأوها دون أن يلاقوا أية مقاومة . ولهذا السبب نشأ فى فلسطين نظام تعليمى خاص ، يختلف عما نشأ فى سائر الأقطار العربية اختلافاً كبيراً . وكان هذا النظام أكثر تأثراً بالنظم الإنكليزية الأصلية بطبيعة الحال .

ولا حاجة إلى القول بأن أوضاع شرق الأردن السياسية ، جعلت معارفها تسير على النظام الذى تأسس فى فلسطين ، ومع هذا فإنها لم تحل دون تأثرها بالمناهج الموضوعة فى مصر من جهة وفى العراق من جهة أخرى .

وأما مصر ، فقد تخلصت بعد الحرب العالمية من قيود « الاستشارة » ، وأخذت تعمل بحرية تامة . إنها لم تغير « نظام التعليم الراهن » من حيث الأساس ؛ غير أنها خطت خطوات إصلاحية واسعة ، من حيث الكمية والكيفية : فقد أصلحت مناهج الدراسة بأجمعها ، وأفسحت فيها مجالا للتوجيه القومى والتربية الوطنية . ثم وضعت نظام التعليم الإلزامى ، وأخذت تسعى إلى نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب . وفى الوقت نفسه أنشأت كليتى العلوم والآداب ، وجمعتهما مع معظم المدارس العالية المؤسسة قبلا فى نطاق « جامعة عصرية » تسود فيها الروح الجامعية . وأخيراً أحدثت أنواعاً كثيرة من المدارس الخاصة التى تقابل حاجات البلاد المختلفة — من مدارس العميان إلى معاهد التمثيل ، ومدارس الخدمة الاجتماعية — غير أنها لم تستطع أن تتخلص من ميراث الماضى ، فى أمر مشكلة المدارس الابتدائية والمدارس الأولية ، فلم تتوصل إلى تحقيق مبدأ « توحيد معاهد المرحلة الأولى من التعليم العام » . ونستطيع أن نقول : إنها لم تشرع فى معالجة هذه المشكلة بصورة فعلية ، إلا فى أواخر سنة ١٩٤٨ .

ولهذه الأسباب كلها ، نجد أن النظام التعليمى القائم فى مصر ، يختلف عن النظم التى قامت فى سائر البلاد العربية اختلافاً بيناً .

* * *

يظهر من هذه النظرات السريعة والشاملة التى ألقيناها على تاريخ المعارف فى مختلف الأقطار العربية ، أن الفروق التى تشاهد بين هذه الأقطار ، من حيث نظم التعليم واتجاهات الثقافة ، لم تكن محصول طبيعة البلاد الأصلية وحاجاتها الحقيقية ، إنما كانت من نتائج السياسات الأجنبية التى سيطرت على مقدراتها ، عن طريق الانتداب أو الاحتلال .

فلا مجال للشك فى أن هذه الفروق ستتضاءل ، كلما تخلصت الدول العربية من النظم التى ورثتها عن عهود الاحتلال والانتداب ، وكلما عدلت النظم والأوضاع القائمة فى بلادها وفق ما تقتضيه مصالحها الحقيقية ، بنظرات شاخصة نحو المستقبل البعيد والمثل الأعلى الذى تنطوى عليه فكرة العروبة الخالدة .